

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- بوديلمي عبده

- عبد المولى ياسمين

تحت عنوان:

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية

- دراسة ميدانية لمديرية الضرائب بالمسيلة -

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بحري علي
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. رزيقات بو بكر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حميدي احمد سعيد

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية أشكر الله وأحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

وأسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني وينفع الناس جميعا

أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلي ومرشدي في هذا العمل

الأستاذ: "رزيقات بو بكر" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

إهداء



انطلاقاً من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " الآية 19 سورة النمل

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه،

وإلى كل زملائنا وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل،

عبدہ... یاسمین

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعران

إهداء

فهرس الجداول

مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول

الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية

- تمهيد - 4 -
- 1- الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات - 6 -
- 1-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات - 6 -
- 1-2- أهداف تكنولوجيا المعلومات - 7 -
- 1-3- الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات - 8 -
- 2- الإطار النظري للرقابة الجبائية - 10 -
- 2-1- مفهوم وأشكال الرقابة الجبائية - 10 -
- 2-2- أهمية وأهداف الرقابة الجبائية - 12 -
- 2-3- إجراءات الرقابة الجبائية - 14 -
- 3- تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة الجبائية - 17 -
- 3-1- نظام المعلومات الجبائي - 17 -
- 3-2- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة الجبائية - 17 -
- 3-3- سمات تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية - 19 -

الفصل الثاني

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

- تمهيد - 23 -
- 1- الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة - 24 -
- 1-1- تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة - 24 -

- 1-2- مهام المديریات والمكاتب الفرعية..... - 27 -
- 2- الإطار المنهجي المعتمد للدراسة - 32 -
- 2-1- الإطار المنهجي للدراسة - 32 -
- 2-2- تحليل بيانات محاور الدراسة..... - 41 -
- خلاصة الفصل الثاني - 50 -
- خاتمة خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
- قائمة المراجع - 55 -

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
28	مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	01
39	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر	02
40	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	03
41	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الوظيفي	04
42	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	05

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
28	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة	01
39	مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	02
40	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر	03
41	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	04
42	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الوظيفي	05
43	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية	06
44	اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة	07
45	يمثل نتائج المحور الأول	08
47	يمثل نتائج المحور الثاني	09
47	يمثل نتائج المحور الثالث	10
49	علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل	11

مقدمة

مقدمة

اعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة أساسية وفعالة لكل الإدارات في مختلف المجالات. سابقا كان ينظر إليها بأن لها دور ثانوي، حاليا أصبحت الممارسات التجارية في جميع أنحاء العالم تتطلب وجود نظام شامل وفعال ودقيق للتعامل مع نظام الإيرادات بأكمله لأي بلد.

ومن بين الإدارات التي تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطويرها نجد الإدارة الضريبية لما لها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد المالية للخزينة العمومية والجماعات المحلية، ومن الواضح أن هذه الاحتياجات لا يمكن تلبيتها بالوسائل اليدوية التقليدية، غير أنه يمكن ذلك من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات .

يشكل الاستثمار في قدرات تكنولوجيا المعلومات الآن جزءا مهما من ميزانية الإدارات لذلك يتوجب إدارته بعناية، وذلك لاختلاف مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الإدارات الضريبية بشكل ملحوظ لدى العديد من الإدارات والذي لمسناه في معظم الدراسات التي تناولت موضوع التحصيل الجبائي واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

من هنا جاءت إشكالية الدراسة:

✚ ما هو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد معرفة قبلية لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة؟
- هل تأثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية ارتأينا أن نضع الفرضية التالية:

- توجد معرفة قبلية لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة.
- تأثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.
- توجد آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث في مجمل العناصر الآتية الذكر:

• يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم للباحثين المهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع؛

• قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع من هذا الجانب.

أهداف الدراسة: يمكن إبراز مجمل أهداف البحث في العناصر الآتية الذكر:

• كما تركز الدراسة على اكتشاف المتطلبات الأساسية لدعم تفعيل نظام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية.

• تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى تقديم إرشادات للإدارات المسؤولة عن التحصيل الجبائي والمؤسسات المانحة فيما يتعلق بتصميم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات.

• اقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع: تعود هذه الاسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية منها:

أ. الأسباب الذاتية:

• علاقة الموضوع بالتخصص؛

• الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛

• الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛

ب. الأسباب الموضوعية:

• معرفة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التأثير على مختلف جوانب عملية الرقابة الجبائي؛

• الكشف عن مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الضريبية.

سادساً: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره مناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بعنصري تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة وعنصر الرقابة الجبائي من جهة أخرى. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لإثبات وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

سابعاً: صعوبات الدراسة

- نقص في المراجع من ناحية متغيرات الدراسة؛
- التأخر في الرد على الاستبيان الموزع من طرف عينات الدراسة؛

ثامناً: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: أبريل 2023 إلى غاية ماي 2023.
- الحدود المكانية: إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اخترناه للدراسة الميدانية بالإدارة الجبائية.
- تاسعاً: هيكل الدراسة: بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.
- تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع
- الفصل الأول جاء ليوضح الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية وجميع المفاهيم المرتبطة بها.
- الفصل الثاني عبارة عن دراسة على عينة من مديرية الضرائب للوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات ودورها في الرقابة الجبائي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

والرقابة الجبائية

تمهيد

تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر فعالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ونظرا لأولويتها فإن النظام الضريبي حصرها في إطار تشريعي وتنظيمي دقيق للتحكم في آليات تطبيقها، كما أنه أدى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات بطبيعة الحال إلى تغير العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارات، الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمة العمومية التقليدية، وبرز نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، ويعود ذلك إلى كون أن الضرائب تعتبر من أهم الموارد لتمويل الخزينة العمومية، وضرورة الاهتمام بهذا القطاع ضرورة ملحة؛ وذلك من أجل زيادة فعالية الرقابة من جهة ومكافحة التهرب الضريبي باعتبار أن هذا الأخير أضحى ظاهرة منتشرة بكثرة.

ونهدف من خلال دراستنا التعرف على مدى إمكانية تبني فكرة تكنولوجيا المعلومات في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين تكنولوجيا المعلومات لجعل هذه الأخيرة أكثر دقة وموضوعية.

1- الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

سنتناول في هذا العنصر مفهوم تكنولوجيا المعلومات (العنصر الأول)، وسنتطرق بعده إلى أهداف تكنولوجيا المعلومات (العنصر الثاني)، أما (العنصر الثالث) فقد خصص لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

1-1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات

الفرع الأول: نشأة تكنولوجيا المعلومات

يمكن حصر مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات ووصف هذا التطور في خط زمني متصاعد يقوم على الفترات التالية: (أيوب، 2020-2021، الصفحات 7-8)

1. المرحلة المرتكزة على النظم (1964-1981):

تتميز هذه المرحلة بالصناعة الموجهة عموديا وقادتها (IBM) التي خدمت الحاسوب الرئيسي وأجزائه.

2. المرحلة المرتكزة على الحاسوب الشخصي (1981-1994):

تسمى أيضا بمرحلة القوة التشغيلية، وفيها تطور سوق الحاسوب الشخصي، وتميزت المرحلة بتنوع وتعدد الموردين نحو Micro Soft، حيث أن كل شريحة سوقية مقادة بمجموعة من الموردين الذين يتميزون بمستوى استثنائي من التخصص، أو بميزة نسبية عن باقي المنافسين.

3. المرحلة المرتكزة على الشبكة (1995-2005):

ترتكز هذه المرحلة على الشبكات والتي يقابلها القانون التشغيلي، الذي مفاده أن تكلفة الشبكة تزداد خطيا مع زيادات الحاصلة في الشبكة، مما يزيد من حجم الشبكة ويجعلها تتوسع وتصبح أكثر فاعلية، وما يقال عنها أيضا أنها موجهة للزبون وفي الحقيقة الأمر أن تكنولوجيا المعلومات ترتكز على تكنولوجيا الاتصال، حيث يعبر عنها بأنها الحامل لتكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثاني: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

التعريف الأول: هي التكنولوجيا المتعلقة بتخزين واسترجاع المعلومات ونشرها، وإنتاج البيانات الشفوية والمصورة والنصية والرقمية بالوسائل الالكترونية من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الالكتروني ونظم الاتصالات المرئية. (الزبودي، 2012، صفحة 93)

التعريف الثاني: هي جميع ما يستخدم من أجهزة الكمبيوتر والبرامج الحاسوبية التي تساعد في تحقيق أمن كافة الإحصاءات المعلوماتية وتخزينها وتوريدها ووضعها في الاستعمال من قبل المستويات الإدارية التي تمكنهم من تبادل المعلومات والتراسل مع بعضهم البعض من أجل الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة الإنتاجية. (العاشي، 2008، صفحة 68)

التعريف الثالث: يعرف المجلس الاستشاري للبحوث والتطوير التطبيقي لتكنولوجيا المعلومات على أنها: الجوانب العلمية والفنية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها والحواسيب وتفاعلها مع الإنسان، والآلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها. (فريدة، 2013-2014، صفحة 20)

التعريف الشامل: تعتبر تكنولوجيا المعلومات القاعدة الأساسية التي تبنى على ضوئها المؤسسات، لما تحتله من دور فاعل ورئيسي في إنجاح تلك المؤسسات، والتي غيرت الطريقة التي تعمل بها تلك المؤسسات وأعدت تشكيل منتجاتها وخدماتها.

1-2- أهداف تكنولوجيا المعلومات

يسعى الأشخاص في مختلف شركات الأعمال التجارية والمؤسسات للعمل في وقت زمني أقصر دوماً، وكفاءة وإنتاجية أكبر، الأمر الذي يجعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة وضرورية للوصول إلى أهدافهم وتطوير أعمالهم يوماً بعد يوم، إذ أصبحت الحاجة ملحة لأداء الكثير من المهام في وقت قصير لتلبية الاحتياجات التي تتطلبها الأسواق العالمية والمحلية من خدمات وبضائع، وفيما يأتي سيتم استعراض أهمية تكنولوجيا المعلومات بالتفصيل: (www.sotor.com، 2023)

- توفير مجموعة من الأدوات والعمليات والمنهجيات التي تُسهل عملية سير الأعمال وتحقيق أهداف المؤسسة مثل الترميز، والبرمجة ونقل البيانات والتخزين والاسترجاع وتحليل النظم وتصميمها والتحكم بها، فضلاً عن المعدات المرتبطة المستخدمة لجمع ومعالجة وتقديم المعلومات وهذا هو مضمون أهمية تكنولوجيا المعلومات.
- التخزين الإلكتروني، وحماية مختلف السجلات القيمة في المؤسسات.
- تقديم المعلومات والاتصالات اللازمة والمهمة لأصحاب القرار، حيث تُساعدهم في اتخاذ القرار الصائب بما يتعلق بمؤسساتهم.
- الصيانة الآمنة لملفات العملاء والمرضى في المستشفيات والعيادات الطبية، بما يضمن حيوية ونزاهة العمل.

- تسهيل عملية التدريس وتلقي المعلومات لطلاب المدارس، خصوصًا بعد إدخال الحواسيب ضمن المناهج التدريسية.
- حماية المعلومات الإلكترونية من الاختراق أو القضاء عليها خلال كارثة تكنولوجية.
- تخفيف أعباء الموظفين في أداء مهامهم، وسهولة تتبع المشاريع ومراقبة البيانات المالية.
- التحكم بسمحية الوصول إلى المعلومات والبيانات المخزنة في قواعد البيانات، وسمحية تعديلها ونقلها وحذفها.
- الوصول عن بعد إلى الشبكة الإلكترونية الخاصة بالشركة أو المؤسسة، بحيث يتمكن الموظفون العمل من المنزل أو أي مكان آخر.
- تسهيل التواصل بين الموظفين وعالم الأعمال بسرعة وفعالية كبيرة من خلال البريد الإلكتروني ومؤتمرات الفيديو، وغرف الدردشة الداخلية، دون الحاجة إلى التواصل الشخصي بالضرورة، وهنا تتجلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في توفير الوقت واختصار المسافات.

1-3- الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

أولاً: الآثار الإيجابية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

- تؤثر تكنولوجيا المعلومات ونظمها على قدرة أداء المنظمات لوظائفها الأساسية، ولعل أهم الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها هذه المنظمات إذا ما استخدمت هذه الأدوات بالشكل الأمثل: (الهادي، صفحة 24)
- السرعة والدقة في انجاز الأعمال المطلوبة.
 - تقليل التكاليف والحد من استخدام الملفات الورقية التي تأخذ حيز كبير في المؤسسة.
 - تحسين الكفاءة وزيادة الفعالية، وذلك من خلال القيام بالأعمال المطلوبة، وبالطريقة الصحيحة مع زيادة القدرة على تنسيق بين الدوائر، والأقسام الإدارية المختلفة.
 - تحديد قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة.
 - تهيئة الظروف المناسبة لاتخاذ القرارات الفعالة، وذلك عن طريق تجهيز المعلومات بشكل مختصر وفي الوقت المناسب.
 - المساعدة على التنبؤ بمستقبل المنظمة والاحتمالات المتوقعة، بغية اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف.

- مواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بأساليب خدمة الزبائن وتنويعها.
- حفظ البيانات والمعلومات التاريخية والضرورية التي تعتبر أساس عمل المنظمات.

ثانيا: الآثار السلبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

تكمن مجمل الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات في العناصر الآتي ذكرها: (البان، 2000، الصفحات 126-129)

1. استمرار وجود التفاوت الاجتماعي والمعرفي بين الناس سواء داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول ووجود فئات المهمشين الأميين من عالم ثورة المعلومات، فأصبحنا نسمع بفقراء وأغنياء المعلومات في عصر المعلومات.
2. أدخلت تكنولوجيا المعلومات في حياة البشر ما يسمى بالواقع الافتراضي يسمح للمنتفعين والمستثمرين لهذه الثورة أن يتلاعبوا مع الحقائق التاريخية.
3. تأثير شبكة الأنترنت على الأطفال ونشأتهم، بل وعلى الكبار أيضا فالجلوس لساعات طويلة أمام شبكة الانترنت والانتقال من موقع لآخر بعيدا عن العالم الواقعي الذي يعيشون فيه، والكم الهائل من المعلومات التي يحصلون عليها يفرز ضغوطا نفسية وعصبية عليهم؛
4. خرق حرمة الأشخاص والتنظيمات، عن طريق الدخول في ملفاتهم الخاصة بهم ومعرفة أدق التفاصيل عن حياتهم الخاصة، هذه الاختراقات قد تطال في بعض الأحيان حتى الرؤساء والشخصيات البارزة.
5. يرى البعض فيها أنها تهديدا الأمن القومي للدول والمجتمعات فضلا عن تدشينها نوع جديد من الحروب هي حروب المعلوماتية، حيث ظهر نوع جديد من الجرائم هي جرائم المعلوماتية.
6. ساعدت على انتشار النشاطات الهدامة والسلبية مثل: المخدرات وتجارة الجنس واستدراج الأطفال إلى عالم الجنس والجريمة... الخ.

2- الإطار النظري للرقابة الجبائية

يتميز النظام الجزائري بصفة أساسية بطابعه التصريحي حيث يمنح الحرية الكاملة للمكلف لكي يحدد مقدار الوعاء الضريبي، لذلك يفترض أن يكون المكلف بالضريبة نزيها عند تصريحه بالمعلومات الخاصة بمداخيله نفقاته وأن تكون له القدرة علي تبرير تلك المعلومات عند مطالبته بذلك بحيث يبرز هنا دور الإدارة الجبائية التي تعمل علي مراجعة تلك التصريحات والتأكد من مدي صحتها ومصداقيتها بالاستناد إلي مصادر خارجية ووفق خطوات منظمة كل هذه الخطوات تعرف بالرقابة الجبائية.

2-1- مفهوم وأشكال الرقابة الجبائية

سننظر في هذا العنصر إلى مفهوم الرقابة الجبائية (الفرع الأول)، وأشكال الرقابة الجبائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

التعريف الأول: هي مجمل العمليات التي تهدف إلي تحقيق في عين المكان علي جميع الدفاتر المحاسبية لمكلف ما ومقارنتها مع جميع العناصر الاستغلال وذلك من أجل: (البطريق، 1972، صفحة 70)

- احترام المعايير المحاسبية المتعرف عليها.

- ترجمة جميع العمليات التي تمس النشاط الفعلي للمؤسسة إلى كتابات محاسبية.

- التجانس التام بين الكتابات المحاسبية والأرقام المصرح بها للإدارة الجبائية.

التعريف الثاني: " هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي، والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة". (بوعلام، 2009، صفحة 06)

التعريف الثالث: "الرقابة هي مجموعة تقنيات تستعمل في جميع الميادين وتقوم بتسهيل وتحسين واخذ القرارات للتعرف على الأخطاء من خلال:

- تصحيح الاخطاء المرتكبة.

- اكتشاف التلاعبات والاختلاسات ومعالجتها وكذلك وضع المعايير وتقييم الأداء. (منصور، 2011، صفحة 13)

تعريف شامل: هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهرب الضريبي، وكل التجاوزات الجبائية المهددة للاقتصاد الوطني.

- ومن هذا نستنتج أن الرقابة الجبائية هي مراقبة سير النظام الجبائي التصريحي بهدف التقليل من التهرب الضريبي، وكذا تحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة والمحافظة على موارد الخزينة.

الفرع الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

بموجب المنشور رقم 78 المؤرخ 1994/03/26 الذي حدد بوضوح المهام والوظائف والقواعد الداخلية للمفتشيات المتمثلة في الرقابة الجبائية وتدعي الرقابة علي الوثائق وتتم داخل المفتشيات تبدأ بمراقبة التصريحات إلي المراقبة المعمقة للملف "النشاط" ومن هنا يتبين لنا أن للرقابة شكلين وهما:

1- الرقابة العامة: أن هذا النوع من الرقابة يتم علي مستوي مفتشيات الضرائب، وتتم من دون تنقل أفراد مصلحة الضرائب أو إجراء أبحاث خاصة من طرف الإدارة الجبائية، إلا أن أهمية هذه الرقابة يمكن أن تتغير وتتسع ويتم التمييز بين نوعين الرقابة الشكلية والرقابة علي الوثائق: (مراد، 2004، صفحة 45)

أ- الرقابة الشكلية "السطحية": تعتمد بالدرجة الأولى علي القراءة الشكلية للوثائق والتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة دون التعمق في محتواها، وتتم الرقابة في مكاتب المفتشيات ووفق الملفات الممسوكة من قبلها دون الخروج إلي الميدان، وذلك من خلال فحص المعلومات التي أدلي بها ومقارنتها بملفات المكلفين وهي تهدف إلي تصحيح الأخطاء الجوهرية البارزة الناتجة عن تصريحات المكلف ونوع النشاط الذي يمارسه بغية تكوين ملف صحيح من حيث الشكل ومن جهة أخرى تقوم بالتحقق من المعطيات والمعلومات المصرح بها وهذا بالاعتماد علي أدلة وإثباتات تتحصل عليها من المصادر المختلفة التي تتعامل مباشرة مع المكلف (البنوك، الموردون، الجمارك، الضمان الاجتماعي...).

وهذا بمقتضي حق الاطلاع المخول لها من طرف المشرع الجبائي وذلك بغية إجراء مقارنة للوثائق المصرح بها وما ورد فيها من معلومات مع ما هو مدون لدي الإدارة الجبائية من أدلة عن تطور الذمة المالية والعناصر المكونة للدخل ووعائه الضريبي التي تخص المكلف بالضريبة. في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المراقبون بطلب المزيد من المعلومات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف للإدلاء بالمعلومات لدي الإدارة، إلا أن للمكلف حق الرفض عن الاتصال المباشرة وفي هذه الحالة يقوم المحققون بتوجيه طلب رسمي إلي المكلف بالضريبة يتضمن قصة تقديم التوضيحات والتبريرات التي بها التباس أو غموض.

ب- الرقابة علي الوثائق: تتمثل في مجموع الأعمال التي تتم علي مستوي المكتب حيث تقوم مصلحة التحقيق بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتبية من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف. وذلك انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة المبينة لتطور ذممهم المالية والعناصر المكونة لمساوهم المعيشي.

ومما سبق نستخلص خاصيتين لهذه الرقابة:

- نعتبر أول عملية رقابية للتصريحات.

- تهدف إلى مراقبة شكل وكيفية التصريحات دون التأكد من صحة هذه الأخيرة.

2- الرقابة المعمقة: كما يدل عليها العنوان فإن هذا النوع من الرقابة يتناول مجمل الوضعية الجبائية والمالية للمكلف بالإضافة إلى الوضعية المادية حيث تغوص في الفحص والتحقيق في كل المعطيات والمعلومات التي لها صلة بنشاط المكلفين بالضريبة وخاصة في الوثائق المحاسبية والوضعية الجبائية.

وقد عرف الرقابة المعمقة: "بأنها مجموع العمليات التي لها غرض الفحص في عين المكان لمحاسبة مؤسسة ما أو شخص معين ومقارنة النتائج مع بعض المعطيات المادية بهدف مراقبة مدي سلامة ودقة التصريحات المكتتبة وعند اقتضاء الحال يمكن الالتجاء إلى الإجراءات الضرورية لتحقيق التعديلات اللازمة".

ويعتبر التحقيق المحاسبي من أهم أشكال الرقابة الجبائية باعتبار أن مسك الدفاتر المحاسبية وفق نصوص القانون التجاري يضمن أكثر معلومات عن الوضعية المالية للمكلف. (فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، 2010-2011، صفحة 29)

وهذا الشكل من الرقابة يتضمن وسيلتين هما:

- التحقيق المحاسبي.

- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

2-2- أهمية وأهداف الرقابة الجبائية

الفرع الأول: أهمية الرقابة الجبائية

يمكن إيجاز أهمية الرقابة الجبائية في مجمل العناصر الآتية الذكر: (محراب، 2020-2021، صفحة 01)

- تعتبر أداة رديعية ووقائية تسمح للدولة بتجنب انخفاض إيراداتها الضريبية؛
- الحفاظ المالية العامة وكذلك تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بها؛
- اكتشاف الأخطاء وتصحيحها؛
- كشف محاولات الغش أو الأعمال التدليسية التي يمكن أن تضلل إدارة الضرائب.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

من خلال تعريفنا للرقابة الجبائية يمكننا استخلاص بعض الاهداف التي تسعى الي تحقيقها والمتمثلة في:
(عزام، 2000، صفحة 166)

1. **الهدف القانوني:** ويتمثل في التأكد من مدي مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين القوانين والانظمة لذا وحرصا علي سلامة هذه الاخيرة تركز الرقابة الجبائية علي مبادا المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة علي اية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية

2. **الهدف الاداري:** اذ تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والاداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:
(علي، 2021-2022، صفحة 11)

• تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الي اوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الادارة الجبائية على اتخاذ الاجراءات التصحيحية.

• تحديد الانحرافات وكشف الاخطاء يساعد الادارة الجبائية في المعرفة والالمام ب اسبابها وتقييم اثارها وبالتالي اتخاذ القرارات لمواجهة المشكلات التي تتجم على ذلك.

• تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الاحصائيات مثل: نسب التهرب الضريبي.

3. **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية الي المحافظة على الاموال العامة من التلاعب والسرقة اي حمايتها من كل ضياع باي شكل من الاشكال وهذا لضمان دخول ايرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الاموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي الي زيادة مستوي الرفاهية الاقتصادية للمجتمع اذ ان الاهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

4. **الهدف الاجتماعي:** ويتمثل في:

- منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والاهمال أو تقصيره في اداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع.

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبادا اساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين علي قدم المساواة امام الضريبة.

2-3- إجراءات الرقابة الجبائية

يعتمد المراقب في فحصه لمحاسبة المكلف إجراءات يحددها قانون الإجراءات الجبائية تتمثل في:

1. **التحضير للتحقيق المحاسبي:** بعد إخراج الملفات للتحقق وتحديد المكلفين المعنيين بالتحقيق في محاسبتهم، حيث تتحدد هذه القائمة وفق مجموعة أسس تتعلق برقم الأعمال المصرح به، أو ظهور مؤشرات الغش في التصريحات المقدمة تأتي مرحلة التحضير للتحقيق المحاسبي والتي تتبع الخطوات التالية:

تبدأ عملية الرقابة بالإشعار بالتحقيق بحيث لا يمكن إجراء تحقيق دون إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق، ملحق بميثاق المكلف بالضريبة على أن يستفيد المكلف من مهلة عشر (10) أيام للتحضير. (منصور ب.، 2011، صفحة 24)

ثاني إجراء يقوم به المراقب هو فحص الملفات الجبائية بعد جلب ملف المكلف من المفتشيات أو مراكز الضرائب بحيث على الأعوان التأكد من نظامية التصريحات السنوية وجمع أكبر قدر من المعلومات حول وضعية المكلف، حتى يتسنى لهم إعطاء لمحة عن أجراء وكيفية إجراء عملية التحقيق.

ثالث إجراء هو جمع المعلومات عن الملفات بحيث يباشر أعوان الرقابة بجمع المعلومات حول الملف من كل المصادر المتوفرة، وذلك وفقا لحق الاطلاع، وأهم هذه الأطراف تتمثل أساسا في البنوك والمصارف لمعرفة قيم الأرصدة وتطور حركتها؛ والمحافظات التجارية (الموردين الزبائن)، وهيئات الضمان الاجتماعي.... الخ.

بعدها يتحصل المراقب على ملف المكلف يباشر عملية التحقيق عن طريق دراسة مقارنة للميزانيات بحيث يقوم المحقق بإعداد وثيقة لمقارنة الميزانيات من سنة لأخرى خلال الأربعة سنوات الأخيرة بالإضافة إلى السنة الخامسة المتقدمة والهدف من هذه العملية ما يلي: (DGI, 2001, pp. 32-33)

- فحص ومتابعة تطور حسابات الاستثمارات والتغيرات التي تطرأ عليها من سنة لأخرى؛
- إظهار القيمة المتبقية لعناصر الأصول المتنازل عنها، والتي فقدت قيمتها نتيجة الاستخدام؛
- التأكد من قيم الاهتلاكات إن كانت طبيعية أو مبالغ فيها وضمان تحميلها بانتظام لأعباء المؤسسة؛
- التأكد من الأرباح المعاد استثمارها؛
- متابعة التغيرات التي تطرأ على مخزون السلع والتأكد من قيمتها.

بعد فحص حسابات الميزانية يقوم المراقب بفحص جدول حسابات النتائج بحيث يلجأ لمقارنة بعض عناصر جدول حسابات النتائج، بهدف معرفة تطور رقم الأعمال والتكاليف، وكذا نسب الهوامش ومقارنة الربح

الصافي لكل دورة، وإذا لاحظ وجود حالات غير عادية فعليه محاولة معرفة السبب أو طلب تفسيرات من المكلف إذا تطلب الأمر ذلك. (أيوب ن.، 2022، صفحة 240)

2. عملية التحقيق الفعلي في المحاسبة: يشرح المحقق في التحقيق في محاسبة المكلف وعليه احترام مجموعة من الإجراءات، ابتداء من تحصيل المعلومات اللازمة بحث يجب على المحققين جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المكلف وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي: (أيوب ن.، 2022)

- تبيان النشاط الرئيسي للمكلف، والملحقات الفعلية لمقارنتها بتلك المصرح بها؛

- عدد الموردين والزبائن وتوزيعهم الجغرافي وطرق الدفع؛

- حساب أسعار التكلفة وأسعار البيع؛

- دوران المخزون ومخطط التنظيم التجاري (مشتريات تسليم شبكة الممثلين...)

- وسائل الإنتاج المستخدمة؛

- المحلات التي يمارس فيها المكلف نشاطاته؛

- التأكد من عدد العاملين وتوزيعهم؛

- التأكد من الضرائب خلال الفترة الغير خاصة للتقادم، والتأكد من القيم المعفاة من الضرائب؛

- الاستعانة بمركز الميزانيات حيث يمثل بنك المعلومات والمعطيات المهمة لكل القطاعات والنشاطات المختلفة.

وبعد تحصيل كل المعلومات اللازمة للشروع في التحقيق المحاسبي تبدأ الخرجات الميدانية لأعوان الرقابة الجبائية بحيث يفرض المشرع الجبائي أن تكون عملية التحقيق المحاسبي في عين المكان، إلا في حالة طلب المكلف غير ذلك وكانت له أسباب موضوعية ويجب أن يكون هذا الطلب كتابيا وموجها لمصلحة الضرائب للنظر فيه وينقسم التحقيق المعمق في ملف المكلف إلى: (أيوب ن.، 2022، صفحة 241)

- التحقيق في المحاسبة من حيث الشكل وهو ما يعني أنه يجب على المكلف تقديم الدفاتر المحاسبية الإلزامية (دفتر اليومية، دفتر الجرد وسجل الأجور وتكون مختوما ومؤشرا عليها من طرف المحكمة).

- التحقيق في المحاسبة من حيث المضمون بحيث يلجأ المحقق إلى إجراءات رقابية تقنية وصارمة وهذا من خلال فحص ومراجعة الوثائق المحاسبية المختلفة التي نص القانون التجاري على مسكها والتأكد من مصداقيتها، حيث يقوم المحقق بقراءة معمقة للحسابات الرئيسية التالية: فيما يخص الميزانية الجبائية؛

- التأكد من ترتيب وصحة تسجيل العمليات المحاسبية؛
 - مراقبة الوجود المادي للثبوتات
 - التأكد من تسجيل كل الفواتير المتعلقة بالمشتريات الجديدة في المحاسبة؛
 - مراقبة القيم الزائدة والناقصة عند التنازل عن المعدات؛
 - التأكد من نوع الاهتلاك المطبق؛
 - التأكد من مخزون أول المدة وهل هو مطابق لمخزون آخر المدة للسنة السابقة؛
 - التأكد من تطابق حسابات الزبائن في دفتر الأستاذ مع ميزان المراجعة الخاص بالزبائن؛
 - التأكد من التوافق بين عناصر المحاسبة وكشوفات البنك؛
 - التأكد من صحة المؤونات؛
 - التحقق من مدى توافق حساب الموردين في الميزانية مع دفتر الأستاذ.
- أما فيما يخص حسابات النتائج فتحتوي على الإيرادات والتكاليف والأرباح المحققة، حيث يمكن اكتشاف أخطاء عديدة من خلاله وعلى المحقق أن يهتم بالنقاط التالية: (منصور ب.، 2011، الصفحات 83-85)
- مراجعة جدول حسابات النتائج ومقارنته مع المعلومات الموجودة في الميزانية؛ التأكد من الأعباء المدرجة إذا كانت قابلة للفهم أم لا؟
 - مراجعة الفواتير المسجلة محاسبيا أثناء النشاط، والتي تمت عملية تسليمها في السنة الموالية؛
 - التأكد من صحة العمليات الحسابية للفواتير وصحة تسجيلها المحاسبي؛
 - التأكد من أن التكاليف مبررة بالوثائق؛
 - التأكد من أن التكاليف متعلقة فعلا بنشاط المؤسسة؛
 - التأكد التبرعات والهدايا إن لم تكن تتجاوز السقف المحدد.

3- تأثير تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة الجبائية

سنتناول في هذا العنصر علاقة التأثير والتأثر بين متغيري الدراسة (تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية)، حيث تم معرفة نظام المعلومات الجبائي (العنصر الأول)، وتبيان انعكاسات التكنولوجيا على عملية الرقابة الجبائية (العنصر الثاني).

3-1- نظام المعلومات الجبائي

تعتمد أي إدارة للقيام بمهامها التخطيطية والتنظيمية والرقابية في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية على المعلومات والبيانات المتحصل عليها من نظام المعلومات، وبالتالي فنظام المعلومات: هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والمادية لتحويل البيانات وهي المدخلات إلى مخرجات وهي المعلومات لتحقيق أهداف مسطرة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات الجبائي على أنه هو الإطار الذي تتم من خلاله عمليات تجميع وتنسيق ودمج معطيات الموارد المادية والمالية والبشرية والتي تعتبر بيانات خاصة بالإدارة الجبائية لتحويلها إلى معلومات جبائية، حتى يتمكن متخذوا القرار الاستفادة منها.

مدخلات نظام المعلومات الجبائي: تتعدد مدخلات نظام المعلومات الجبائي، لتشمل مدخلات كل نوع من أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة، والتي يحتاجها النظام للقيام بعملية المعالجة.

وتكون مدخلات خاصة بتحديد الضريبة على ارباح الشركات ومدخلات خاصة بتحديد الضريبة على الدخل الاجمالي، ومدخلات خاصة بتحديد الرسم على القيمة المضافة. **مخرجات نظام المعلومات الجبائي:** بعد الانتهاء من عملية معالجة المعلومات المتعلقة بتحديد مقدار العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة لكل نوع من أنواع الضرائب المرتبطة بنشاطها ونتائجها، تلي مرحلة تقديم معلومات في أشكال مناسبة لمختلف الاطراف، سواء داخلية وأهمها متخذي القرار، واما أطراف خارجية ومنها الادارة الجبائية. (وادي، 2017)

3-2- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة الجبائية

تظهر الأهمية البالغة التي تكتسبها تكنولوجيا المعلومات من فوائدها الجمة والآثار التي يمكن أن تخلفها أثناء وبعد عملية الرقابة، ونذكر منها: (رياض، 2019-2020، صفحة 51)

- الرفع من قدرة الإدارات على أداء وظائفها بأقل عدد ممكن من الموارد

- التقليل من استخدام الوثائق الإدارية والارتكاز على الأنظمة المعلوماتية.

- العمل عن بعد أي إمكانية طلب المعلومات دون التدخل الميداني.

- الاتصال السريع يمكن الإدارة الجبائية من الحصول على التحديثات التي قامت بها المؤسسات سواء في رأس المال أو توزيع الأرباح.

- الوقتية أي الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

مهام نظام المعلومات متعددة ومتنوعة تتمثل فيما يلي:

1. وظيفة تجميع البيانات: أول مرحلة من مراحل معالجة المعلومات (وظائف المعلومات). هي التزود بالبيانات والحصول عليها من مصادر مختلفة فهذه المحلة ترافقها دائما مرحلة

الاختبار والانتقاء لأن البيانات الخام المجمعة ليس دائما ملائم للمعالجة المرغوب فيها.

2. وظيفة إدارة البيانات: إن البيانات في حد ذاتها لا تقدم معنى كبير، ولكي يكون لها معنى يجب أن تحول إلى صورة أو شكل يوصل المعرفة أو النتائج، هذه العملية تسمى معالجة البيانات، وتعتبر إلى حد ما أهم وظائف نظام المعلومات، حيث يتم إخضاع البيانات للعديد من التحولات بترتيبها وفرزها الفرز يعني ترتيب البيانات وفق نمط معد مسبقا) في تسلسل منطقي أو حسابي.

3. الرقابة وحماية البيانات: قد تحدث أخطاء أو تلاعبات أو فقدان أو فقدان بعض البيانات، مما يستدعي حماية بيانات نظام المعلومات من التلاعب والتأكد من دقتها، وللوصول إلى هذا تستعمل: التفويض التسوية، التحقق وغيرها من الأساليب.

4. وظيفة إنتاج المعلومات: تعتبر مرحلة إيصال المعلومات آخر مرحلة من وظائف أنظمة المعلومات وهي تعطي جعل المعلومات متوفرة للمستعملين في الأشكال المناسبة والكميات والأماكن المرغوب بها، الوظيفة الأخيرة، وتتمثل بوضع المعلومات في يد المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات:

- إعادة تقرير من خلال تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها التقارير.

- تقديم التقارير بصورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين.

- ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

3-3- سمات تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية

❖ تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي: (بزجاجة، 2022، الصفحات 8-10)

• رفع عدد الموظفين العاملين الإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية؛

• إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شرط يحددها القانون؛

• رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين وتخصص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

❖ إدخال تقنية الربط عن بعد:

بالنسبة لبرنامج تجهيز مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي وقصد تحسين ظروف العمل تم إدخال الإعلام الآلي في كل المشتريات حيث عرف برنامج إدخال تقنية الربط عن بعد بمرحلتين، المرحلة الأولى تمثلت في إدخال تقنية الربط عن بعد بين الإدارة ومصالحها وهو ما يعرف بـ **intranet** وهذا لتسهيل تبادل المعلومات الجبائية بين المصالح المختصة، وهو ما يوفر السرعة والفعالية من حيث الحصول على المعلومة الجبائية، أما المرحلة الثانية وهي في صدد الإعداد وهي ربط الإدارة الضريبية مع الإدارات والهيئات الأخرى وهو ما يعرف بتقنية الإنترنت وهو ما يكرس أسس وقواعد الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على التبادل الإلكتروني للمعلومات فهي تسمح بتوفير كافة المعلومات لتأسيس الوعاء الضريبي المكلف بالضريبة وهذا بتبادل المعلومات مثلا مع البنوك، إدارة الجمارك والسجل التجاري، فتقنية الربط عن بعد تسعى إلى إضفاء الطابع الغير المادي للإجراءات والتعاملات الضريبية.

❖ مرجعية نوعية الخدمة:

إن مشروع مرجعية نوعية الخدمة تم إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 1 المؤرخة في جوان 2012 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية، فقد جاء هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت قدمها الهياكل القديمة حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله.

❖ إدخال النظام المعلوماتي جبايتك

بعد انشاء نظام المعلوماتية للمديرية العام للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجباي، حيث يعتمد هذا النظام على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفح الضرائب والرسوم.

خلاصة

حتى تكون الرقابة الجبائية فعالة ودقيقة وجب توفر شروط ذكر منها لا على سبيل الحصر؛ فيما يخص المورد البشري لا بد من وجوده متمتعاً بكفاءة حتى يتسنى له القيام بالمهام المنوطة له على أكمل وجه، وأيضاً فيما يخص الجانب المادي يجب توفر بيئة مناسبة ومواكبة للثورة التكنولوجية، كما واتضح الأهمية الواضحة في توفير الجهد ولوقت داخل الإدارة كله يساهم في تدارك النقائص وتحسين الأمور لمواكبة التور الحاصل، وكذا حماية كل ما قد يعيق العمل.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمديرية

الضرائب لولاية المسيلة

تمهيد

بعدها تطرقنا نظريا لأهم محاور تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الرقابة الجبائية، التي من المفترض أنه لها دور ومساهمة للسعي نحو البحث عن إجابة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، لكن هذا لا يأتي إلا من خلال التحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها لأغراض هذه الدراسة.

سنحاول في الجانب التطبيقي هذا دراسة حالة واقع تكنولوجيا المعلومات على أثر الرقابة الجبائية وأثرها، حيث أخذنا مديرية الضرائب بولاية المسيلة كميدان لإجراء هذه الدراسة.

1- الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

تعد مديرية الضرائب بالمسيلة، أكبر وأعلى هيئة جبائية متوفرة على مستوى الولاية إلى غاية إعداد هذا البحث، وفيما يلي سنتناول تقديم عام لهذه الإدارة الجبائية، حيث سنتطرق إلى التعريف بها، وبدورها الجبائي هيكلها التنظيمي وما يتبعها من مصالح خارجية، إضافة إلى مهام المديرية الفرعية التابعة للمديرية الولائية للضرائب.

1-1- تقديم للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91 - 60 المؤرخ في 27 فيفري 1997 تم إنشاء المديرية الولائية بالمسيلة المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها بعد استقلالها عن مديرية التنسيق المالي، هذه الأخيرة تظم حاليا خمس (05) مديريات هي:

- المديرية الفرعية للضرائب للتحصيل والوعاء.
- المديرية الفرعية لأموال الدولة.
- المديرية الفرعية لمسح الأراضي.
- المديرية الفرعية لمسح الخزينة.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

وبموجب القرار 484 المؤرخ في 12/07/1998 المحدد للنطاق الإقليمي والتنظيمي واختصاص المديرية الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، أصبحت المديريات الولائية للضرائب تضم خمس مديريات فرعية وهي كالتالي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

أولاً: التعريف بمديرية الضرائب الولائية بالمسيلة:

تلعب مديرية الضرائب الولائية بولاية المسيلة دوراً محورياً في النظام الجبائي على مستوى الولائية، حيث تعد الهيئة الجبائية العليا فيها، وتتبع هذه المديرية إلى المديرية الجهوية للضرائب بسطيف، كما أنها تتبع للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الواقعة بالجزائر، وبالنسبة للإعلام والوثائق فهي تتبع للمركز الجهوي للإعلام والوثائق بسطيف.

ثانياً: الدور الجبائي لمديرية الضرائب الولائية:

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب مستقبلاً (مفتشيات الضرائب حالياً)، وبهذه الصفة تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

وتتولى المديرية الولائية للضرائب على وجه الخصوص ما يلي:

1. في مجال الوعاء:

تتولى القيام بالمهام:

- أ. تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- ب. تصدر الجدول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخصيص وتعابنها وتصادق عليها وتقوم بالنتائج وتعد حصيلة دورية.
- ت. تحلل وتقوم دورياً بعمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصاً على ذلك وتقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

2. في مجال التحصيل:

تتولى المديرية الولائية للضرائب المهام التالية:

- أ. تتكفل بجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- ب. تراقب التكفل والتصفية للذي يقوم بها مكتب قبضات وتتابع تسوية ذلك.
- ت. تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ث. تضمن الرقابة الفعلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

3. في مجال الرقابة:

تتولى المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

- أ. تنظيم وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- ب. تعد برامج للتدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها.
- ت. تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

4. في مجال المنازعات:

تتولى في هذا المجال المهام التالية:

- أ. تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منظمة.
- ب. تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

5. في مجال الوسائل:

- أ. تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- ب. تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- ت. توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- ث. تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- ج. تكون رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وتضمن توزيعه وتعميمه.
- ح. تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

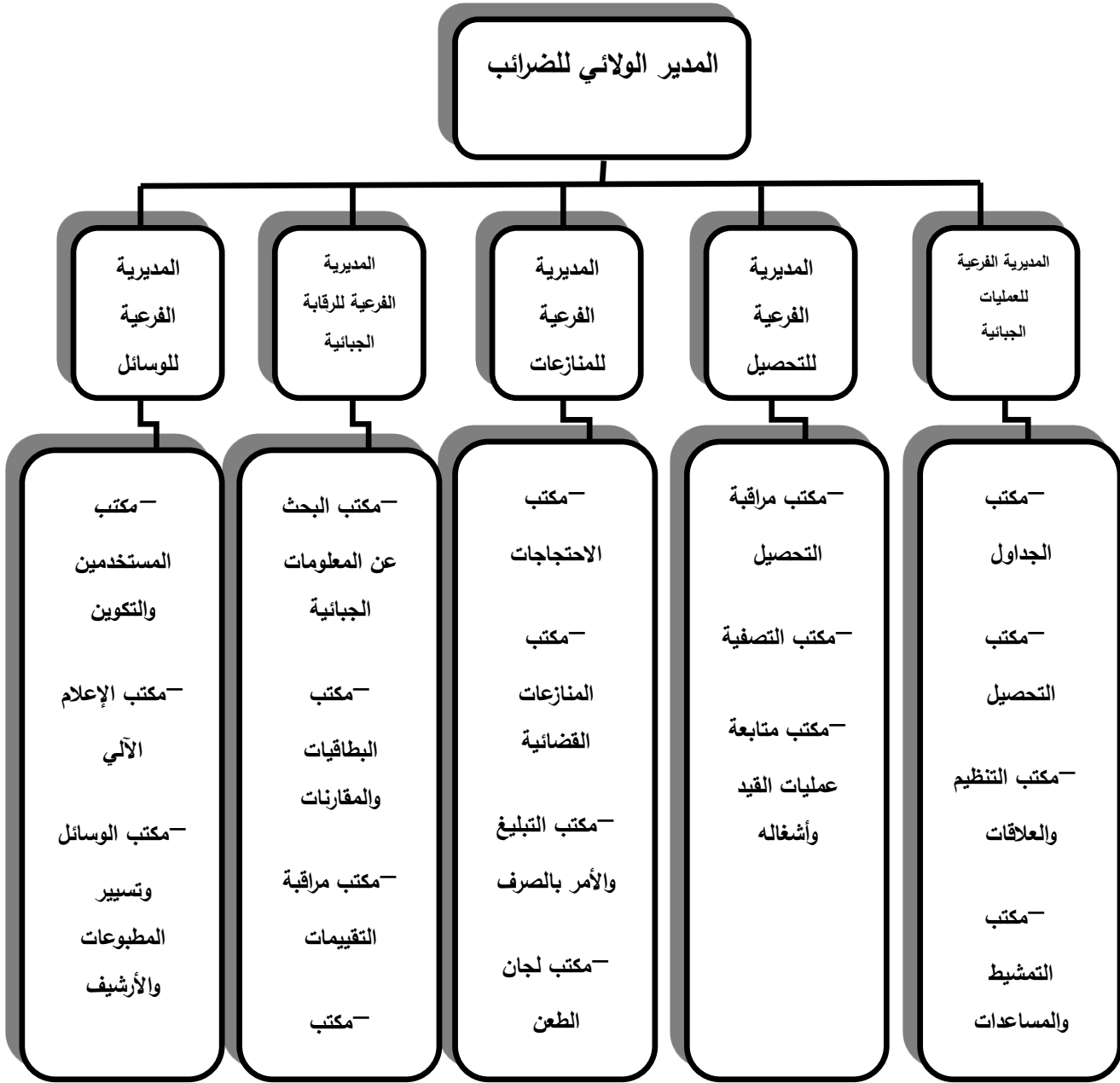
6. في مجال الاستقبال والإعلام:

تكلف في هذا المجال المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

- أ. تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
 - ب. تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.
- ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحويل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للوسائل.

شكل رقم (1-2) الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالمسيلة



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة 2015

1-2- مهام المديرية والمكاتب الفرعية

تتولى كل مديرية فرعية عدة مهام تكون ضمن اختصاصها، هذه المهام توزع على المكاتب الفرعية التابعة لها والتي تسهر على تأديتها بشكل فعال.

أولاً: المديرية الفرعية للمكاتب الجبائية: وتتكفل بما يلي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تتكفل بأشغال الإصدار.

- التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها.
 - متابعة نظم الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
 - وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب
 - 1. مكتب الجداول: يتكفل بما يلي:
 - التكفل بالجدول العامة وإصدارها.
 - التكفل بمصفوفات الجداول وسندات التحصيل.
 - 2. مكتب الإحصائيات: ويتكفل بما يلي:
 - استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
 - مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
 - مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.
 - 3. مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويتكفل بما يلي:
 - استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ودراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الاعتمادات.
 - متابعة النظم الجبائية الخاصة والإمتمانية.
 - نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.
 - 4. مكتب التنشيط والمساعدة: ويتكفل بما يلي:
 - التكفل بالاتصال بالمكاتب الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
 - متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير
- ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل: وتتكفل بما يلي:
- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب وكل ناتج آخر أو أتاوى.

- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قبضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
 - التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح التدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
 - مراقبة القبضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قبضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها. وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب:
1. مكتب مراقبة التحصيل: ويتكلف بما يلي:
- دفع نشاطات التحصيل.
 - المحافظة على مصالح الخزينة بخصوص الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
2. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف بضمان:
- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
 - المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير نشطة.
 - التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
 - إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.
3. مكتب التصفية: ويكلف بضمان:
- مراقبة التكفل بالجدول العامة وبسندات التحصيل والإيرادات المتعلقة بمستحقات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
 - استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
 - مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة.

- التكفل بجدول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بضمان:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق على القيمة المضافة.

- تشكيل ملفات إيداع التنظيمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب:

1. مكتب الاحتجاجات: ويكلف بما يلي:

- استلام ودراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.

- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2. مكتب لجان الطعن: ويكلف بما يلي:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالح والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.

- تلقي الطلبات التي يقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3. مكتب المنازعات القضائية: ويكلف بما يلي:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

4. مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف بما يلي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك

رابعا: المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف بما يلي:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذلك السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة مكاتب:

1. مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف بما يلي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- انجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2. مكتب عمليات الميزانية: ويكلف بما يلي:

- القيام في حدود صلاحيته، بتنفيذ عمليات الميزانية.
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول به.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب مجال النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف بما يلي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.

2- الإطار المنهجي المعتمد للدراسة

2-1- الإطار المنهجي للدراسة

من المهم أن تكون المنهجية العلمية تتماشى والإطار العام للدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها ومعالجة الإشكالية المطروحة وهذا من خلال استخدام منهج علمي مناسب.

أولاً: المنهج العلمي المعتمد للدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد منهجا يحاول الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع أساسيات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها، وهنا لمعرفة تفاصيل أكثر حول الموضوع أو الظاهرة ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن إشكالية موضوع البحث والوقوف على دلالتها.

وتبرز أهمية استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال التطرق إلى دراسة والتحليل الواقعي والميداني لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة.

ثانياً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من خمسة وخمسون فرد، والمكونة أساساً من موظفي المؤسسة محل الدراسة، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة باعتباره يخص أكثر هذه الفئة، غير أنه هناك بعض أفراد العينة رفضت الاستجابة لعملية توزيع الاستبيانات، ومنه فعدد أفراد العينة الذين استجابوا متمثل في 55 فرد من إجمالي أفراد العينة، ما يقابله نسبة 92.72 % الذين استجابوا لعملية توزيع الاستبيانات من النسبة المئوية الإجمالية ويمكن حصر أسباب عدم استجابتهم في الأسباب التالية:

- التحفظ على طبيعة الموضوع؛

- محدودية المعرفة المسبقة بالموضوع وبالأخص بموضوع أثر تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية.

2-2- مصادر بيانات الدراسة

الهدف من هذا العنصر هو تحديد وذكر المصادر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة سواء في الفصل النظري أو في الفصل الميداني الذي يمثل الإسقاط الميداني للجزء النظري، وتقسم مصادر بيانات الدراسة إلى جزأين: الأول يتمثل في المصادر الثانوية، أما الثاني فهو يمثل المصادر الأولية.

أولاً: المصادر الثانوية

من أجل تناول التأصيل النظري للدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المصادر متنوعة والتي تعد أساس الدراسة، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي:

- مراجع كتب لأغلبها باللغة العربية والبعض باللغة الأجنبية؛
- استخدام مراجع بعض المقالات والمدخلات؛
- الاستعانة بالملتقيات التي تناولت تقريبا نفس الدراسة؛
- الاستعانة بالمواقع الإلكترونية.

ثانياً: المصادر الأولية

للإسقاط الميداني للدراسة وجعلها أكثر عمقا تم الاعتماد على مصادر ذات البيانات الأولية التي توصلنا إلى بيانات مباشرة تخص الدراسة، وتتمثل المصادر الأولية التي اعتمدت في الدراسة هي مصادر ميدانية وذلك عن طريق التواصل مع أفراد عينة الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها والتي تتمثل في: **الاستبانة**.

ولقد تم الاعتماد على الشروط التالية عند صياغة أسئلة لبناء استبانة واضحة ودقيقة:

- مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة؛
- يجب أن تكون صياغة الفقرات واضحة وتحاشي الأسئلة المبهمة؛
- تجنب ازدواجية المعنى للفقرة.

وقد تم صياغة استبانتنا بدقة ووضوح وتم تحكيمها إحصائيا ومنهجيا وضمنا، وقمنا بتوزيعها واسترجاعها من أفراد عينة الدراسة التي تمثلت في 55 موظف من مديرية الضرائب، من أجل ملائمة موضوع الدراسة الذي يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية.

2-3- هيكلية استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

سنتناول في هذا العنصر هيكلية استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

أولاً: هيكلية استبانة الدراسة

تم هيكلية استبانة الدراسة كالتالي:

01-مقدمة تمهيدية : وفيها تم توضيح مختلف حيثيات أسئلة الدراسة الموجه لأفراد عينة الدراسة، مع إعلامهم بأن البيانات التي سيقدمونها تهدف إلى الإسقاط الميداني للدراسة العلمية.

02-أقسام الاستبانة: تتكون استبانة الدراسة على 29 سؤالاً مقسمة إلى جزئين وهي كالتالي:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني والثالث: ويتمحور الجزء الثاني حول المحاور الأساسية لموضوع الدراسة

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي (Likert square) الذي يحتمل ثلاث إجابات كما هو في مبيان الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جدا، المنخفض، المتوسط، المرتفع، المرتفع جدا) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (02): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1 – 1.8	1.81 – 2.6	2.61 – 3.4	3.41 – 4.2	4.21 – 5
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

من إعداد الطالب بالاعتماد على المدى الإحصائي

ثانيا: أدوات معالجة بيانات الدراسة

بعد عملية توزيع الاستبانة على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من أهم المراحل كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إضفاء موضوع الدراسة، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبانة عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة، ثم بعد الحصول على الاستبانة بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائياً، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار رقم 26 من خلال:

أولاً: التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ثانياً: المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبيان، تم اعتماد الوسط الحسابي لإجابات المشاركين كمؤشر لأثر تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية.

ثالثاً- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

رابعاً: اختبار ألفا كرو نباخ " Cronbach's Alpha " تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

خامساً: معامل الصدق (Validité): يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov- Smirnov Test): يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

سابعاً: اختبار (Test- T) الإحصائي: يستخدم في اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

3- عرض البيانات وتحليلها

3-1- تحليل البيانات لعينة الدراسة

في هذا العنصر سنقوم بتحليل البعد الأول والذي يتمثل في تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما سنقيس مدى صدق وثبات عبارة الاستبانة بمعامل ألفا كرو نباخ.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

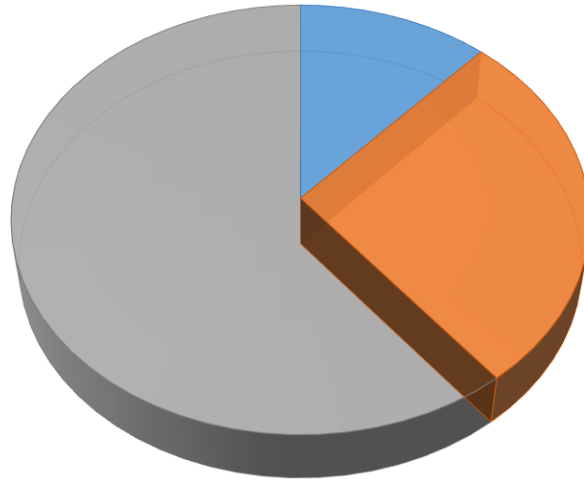
الجدول رقم (03): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية العمر

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة	الرقم
11.80	6	من 26 إلى 35 سنة	01
27.50	14	من 36 إلى 45 سنة	02
60.70	31	فوق 45 سنة	03
100	51	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول 03 أن الفئة العمرية السائدة في المؤسسة محل الدراسة هي فئة فوق 45 سنة والمقدرة بنسبة 60.70 % وهذا راجع للحفاظ المؤسسة محل الدراسة على عمالها ونظام الترقية المعتمد ثم تليها فئة من 36 إلى 45 سنة المقدرة بنسبة 27.50 % ثم تليها فئة من 26 إلى 35 سنة والمقدرة بنسبة 11.80 % وهذا دليل على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على توظيف الفئة الشبانية.

الشكل رقم (2-2) يمثل الدائرة النسبية لخاصية العمر



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم (04): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
01	ليسانس	10	19.60
02	ماستر	31	60.80
03	دراسات عليا	7	13.70
04	أخرى	3	5.90
	المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم 04 أن الفئة السائدة بالنسبة لخاصية المؤهل العملي هي فئة حاملي شهادات الماستر والمقدرة بنسبة 60.80% وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على كفاءات علمية، ثم تليها فئة حاملي شهادات ليسانس والمقدرة بنسبة 19.60% وهذا راجع إلى المناصب الذين يشغلونها ودرجة الشهادة التي يحملونها، ثم تليها فئة حاملي الدراسات العليا والمقدرة بنسبة 13.70% التي تمثل إطارات مديرية الضرائب بولاية المسيلة، وفي الأخير تأتي فئة حاملي شهادات أخرى والمقدرة بـ 5.90% وهذه الفئة تمثل أصحاب الشهادات التقنية.

الشكل رقم (2-3) يمثل خاصية المؤهل العلمي



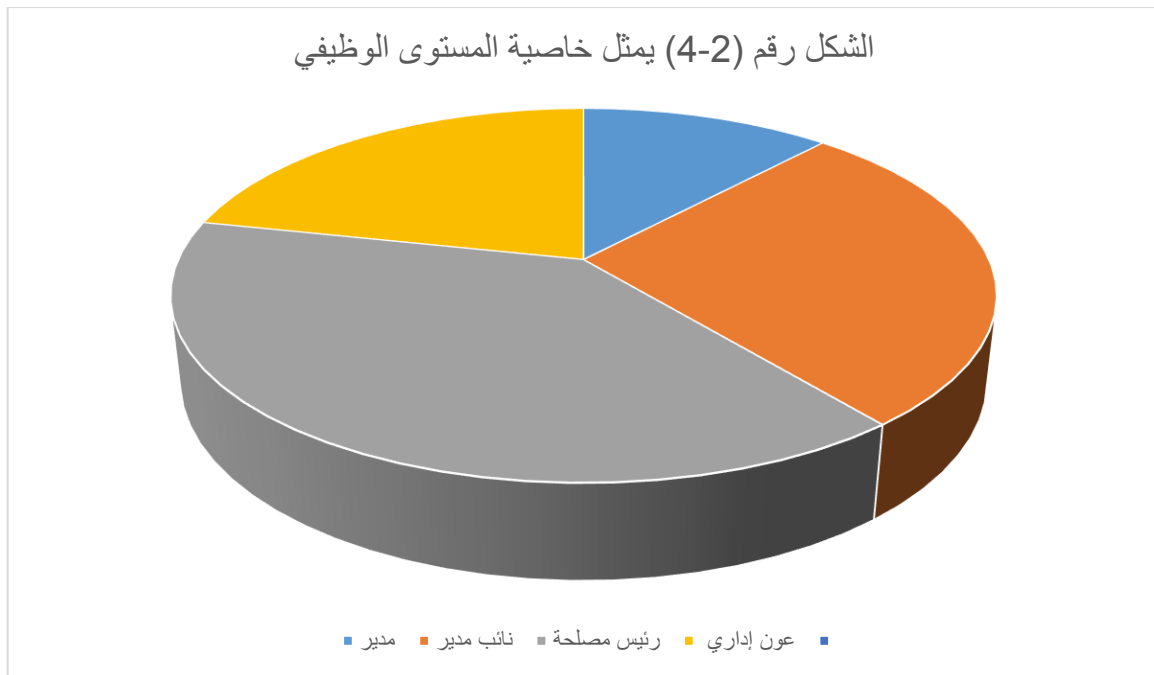
المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم (05): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المستوى الوظيفي

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة	الرقم
11.80	6	مدير	01
27.50	14	نائب مدير	02
39.20	20	رئيس مصلحة	03
21.60	11	عون إداري	04
00	00	أخرى	05
100	51	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يمثل لنا الجدول رقم 05 أن الفئة السائدة بالنسبة لخاصية المستوى الوظيفي هي فئة رؤساء المصالح بمديرية الضرائب والتي قدرت بنسبة 39.20 % وهذا راجع إلى موضوع الدراسة وفهمهم له، ثم تليها فئة نواب المدراء والتي قدرت بنسبة 27.50% والذين يمثلون على الأغلب نواب المدير العام ونواب المدراء الفرعيين بمديرية الضرائب بولاية المسيلة ثم تليها فئة الأعوان الإداريون.



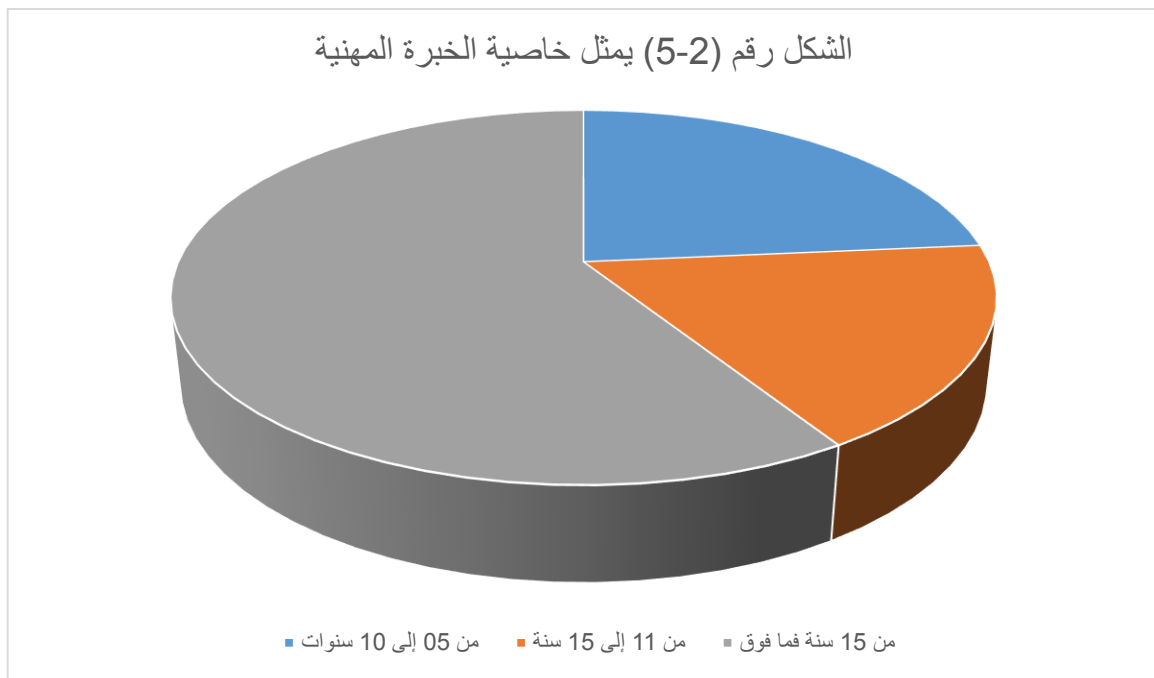
المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم (06): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة	الرقم
23.52	12	من 5 إلى 10 سنوات	01
17.64	09	من 11 إلى 15 سنة	02
58.82	30	من 15 سنة فما فوق	03
100	51	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول 06 أن الفئة السائدة في المؤسسة محل الدراسة بالنسبة لخاصية الخبرة المهنية هي فئة من 15 سنة فما فوق والمقدرة بنسبة 58.82 % وهذا راجع للحفاظ المؤسسة محل الدراسة على عمالها ونظام الترقية المعتمد ثم تليها مما جعلهم موظفين ذوي خبرة ثم تليها فئة من 05 إلى 10 سنوات المقدرة بنسبة 23.52 % ثم تليها فئة من 11 إلى 15 سنة والمقدرة بنسبة 17.64 % وهذا دليل على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على توظيف موظفين جدد من أجل تجديد الدورة الدموية للمؤسسة.



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

ثانيا: قياس مدى ثبات عبارات الاستبانة

بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ من أجل قياس مدى صدق وثبات المحاور الخاصة بالاستبانة تحصلنا على النتائج التالية:

- أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.6) وهو دلالة على ثبات وصدق أن الاستبانة متسقة لدرجة مقبولة فيما يخص الفقرات كما أن معامل ألفا كرونباخ الكلي هو (0.768) ما يؤكد مصداقية إجابة عينة الدراسة.

ثالثا: اختبائي نوع التوزيع لمحاور الدراسة

سيتم تحديد نوع التوزيع ما إذا كان طبيعي أم لا عن طريق اختبار كالمجروف - سمر نوف - Kolmogorov - Smirnov):

الجدول رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة Z المعنوية Sigg
المحور الأول	08	0.210	0.00
المحور الثاني	09	0.130	0.031
المحور الثالث	08	0.305	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS، V22

من خلال الجدول رقم 07 أن كل محاور الاستبانة الخاصة بالدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة Sigg أكبر من (0.05)، لأن (z) المحسوبة أكبر من (Z) الجدولية.

2-2- تحليل بيانات محاور الدراسة

في هذا العنصر سنتعمق في تحليل عبارات كل محور من أجل الإضفاء على موضوع تحسين جودة الخدمة، ومعرفة ومعالجة إشكالية الدراسة ميدانيا.

الجدول رقم (08): يمثل نتائج المحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
01	أغلب الموظفين يجيدون استخدام أجهزة الكمبيوتر	4.0588	0.9035	مرتفع
02	أغلب الموظفين لهم علم بتكنولوجيا المعلومات الحديثة	4.1176	0.84017	مرتفع
03	أغلب الموظفين لهم علم بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الإدارات الأخرى في الجزائر	3.3922	1.0213	متوسط
04	استفادة الموظفين من دورات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات	3.2549	1.3090	متوسط
05	هناك اهتمام متزايد بالإدارة الضريبية من خلال السياسات الإصلاحية في الجزائر	3.7451	0.8909	مرتفع
06	هناك تزايد في الاهتمام بالإدارة الجبائية الالكترونية من طرف المكلفين بالضريبة	3.4118	1.0035	مرتفع
07	المعلومات المستخدمة تساعد في عملية المعالجة والتحصيل الجبائي	4.0588	1.0082	مرتفع

مرتفع	0.9087	4.11766	08	لكم اطلاع واسع على محتوى النظام المعلوماتي الجديد "جبايتك"
مرتفع	0.7926	4.078	09	ضمان توصيل المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية إلى جميع الجهات المستفيدة بنفس المحتوى وهو ما يحقق خاصية الحياد والاستقلال
مرتفع	1.0082	4.0588	10	يعد الإفصاح الإلكتروني أحد أساليب الدعاية وجذب العملاء للشركات، حيث يتم توجيه المعلومات المنشورة عبر الأنترنت لعدد فير محدود وغير معروف من المستخدمين
مرتفع	0.4684	3.6634	نتيجة المحور الأول	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS، V22

يؤكد الجدول رقم 08 على أن المعرفة القبلية لتكنولوجيا المعلومات أصبحت حتمية بالنسبة لموظفي مديرية الضرائب وهذا من أجل بلوغ أهداف المنشودة وهذا ما توضحه الفقرات رقم (1،2،5،6) التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي (3.4118-3.7451-4.1176-4.0588) والتي كانت تفوق (3.4) وهذا ما يدل أهمية تكنولوجيا المعلومات في ظل التغيرات البيئية والتطورات التي تحدث في بيئة الأعمال التي أدت إلى تنامي تكنولوجيا المعلومات من أجل ملائمة النظام المعلوماتي، في حين كان المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد يقدر بـ (3.6634) في حين بلغ انحرافها المعياري (0.4684) وهذا ما يعود بالإيجاب على مديرية الضرائب بولاية المسيلة.

الجدول رقم (09): يمثل نتائج المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	درجة القبول
01	تمتلك الإدارة عدد كافي من أجهزة الكمبيوتر للقيام بعملها الحالي مما يسهل عملية الرقابة الجبائية	2.9608	1.0763	متوسط
02	توفير الإدارة تجهيزات تكنولوجية حديثة لمواكبة التطورات في الإدارة والرقابة الجبائية	3.1176	1.2433	متوسط
03	تتوفر الإدارة على شبكة أنترنت ذات دقة عالي يساهم في تسهيل الرقابة الجبائية	3.2941	1.1008	متوسط
04	تتوفر الإدارة على موقع إلكتروني خاص لتسهيل التعامل مع المكلفين بالضريبة	3.6863	1.1043	مرتفع
05	تستخدم الإدارة بوابة "جبايتك"	3.3725	1.2955	متوسط
06	تتصل إدارة الضرائب بزيائنها باستخدام الرسائل النصية والبريد الإلكتروني	3.2941	1.4183	متوسط
07	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات احتساب وإرسال التصاريح الجبائية	3.3333	0.95219	متوسط
08	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات حساب الوعاء الضريبي	3.9804	0.8121	مرتفع
09	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات التحصيل الضريبي	3.6963	0.9215	مرتفع
	نتيجة المحور الثاني	3.66 34	0.46 84	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات V22,SPSS

الجدول رقم 09 من الجدول يتبين لنا أن جل فقرات المحور الخاص بالدراسة متوسطاتها الحسابية مرتفعة فهي أكبر من (3.4)، وهذا ما يؤكد أن درجة أثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية درجة عالية جد وهذا وفق الفقرات التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي (3.6963-3.7059-3.6863) التي توضح أن مديرية الضرائب تمتلك الوسائل التكنولوجية الكافية التي تساعدها على استخدام الأساليب

المتطورة في حساب الوعاء الضريبي واحتساب وارسال التصاريح الجبائية وحساب التحصيل الضريبي،، في حين قدر المتوسط الحسابي الإجمالي لل فقرات ب (3.3333)، وهذا يقودنا تلقائيا إلى القول أنه أن تكنولوجيا المعلومات تأثر بشكل كبير على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة، كما نلاحظ إلى أن هناك تناقض بين المتوسط الإجمالي ومتوسط كل فقرة على حدى ويعود سبب ذلك إلى تباين إجابات أفراد عينة الدراسة في هذا البعد.

الجدول رقم (10): يمثل نتائج المحور الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
01	تقوم الإدارة الجبائية باختيار العاملين الذين يمتلكون خبرات متنوعة ومعرفة واسعة ومستوى متقدم في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات	4.078	0.7926	مرتفع
02	تقوم الإدارة بخلق فضاء للتدريب الداخلي انطلاقا من تبادل المعارف بين الإداريين	4.0588	1.0082	مرتفع
03	تقوم الإدارة بالتفاوض والتشاور مع العاملين قبل اقتناء التكنولوجيا	3.6863	0.9693	مرتفع
04	تتعاقد الإدارة مع جهات خارجية لاقتناء المعدات التكنولوجية والبرمجيات وضبطها	3.942	0.764	مرتفع
05	تحرص الإدارة الجبائية على أمن وخصوصية وحماية المعلومات الشخصية للمكلفين	4.028	0.706	مرتفع
06	تضمن الدارة إتاحة البيانات في أي وقت	3.600	0.650	مرتفع
07	تعمل الإدارة الجبائية على تطبيق قاعدة صفر ورقة	3.587	0.550	مرتفع
08		3.428	1.065	مرت

			هناك اعتقاد من طرف الإدارة الجبائية إلى أن تفعيل تكنولوجيا المعلومات يساهم في تحسين الأداء الضريبي "
مرتفع	0.886	3.514	نتيجة المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات V22,SPSS

يؤكد الجدول رقم 10 على أن الآليات التي تستخدمها مديرية الضرائب لولاية المسيلة لتفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية وهذا من أجل بلوغ أهداف المنشودة وهذا ما توضحه الفقرات جل فقرات المحور الثالث التي كانت متوسطاتها الحسابية تفوق (3.4) وهذا ما يدل على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية وهذا من خلال اختيار العاملين مناسبين لهذا الأخير مع توفير الأجهزة المناسبة لهم من أجل ضمان قاعدة بيانات متاحة في أي وقت وخلق فضاء للتدريب الداخلي من أجل تبادل المعرفة، في حين كان المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد يقدر بـ (3.514) في حين بلغ انحرافها المعياري (0.886) وهذا ما يعود بالإيجاب على مديرية الضرائب بولاية المسيلة.

الجدول رقم (11): علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل

القرار	مُعامل التحديد "R2"	مُعامل الارتباط "R"	إختبار (t)		إختبار (F)		معادلة الانحدار		
			مُسْتَوَى الدلالة	قيمة "t"	مُسْتَوَى الدلالة	قيمة "F"	الخطأ المعياري	المعاملات "B"	
دال (يؤثر إيجاباً وبدرجة عالية)	0.632	0.412	0.063	1963	0.00	24.825	0.629	1.236	الثابت (باقي العوامل الأخرى)
دال (يؤثر إيجاباً وبدرجة عالية)			0.00	3.688					0.203

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS، V22

من الجدول رقم 11 نستنتج أن هناك ارتباط وثيق لتكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية ، وما يؤكد على هذا نتائج الانحدار البسيط حيث قدرت قيمة F بـ (24.825) والتي تعبر عن التأثير بين المتغير التابع والمستقل، في حين كان معامل الارتباط يساوي (0.412) الذي يجعلنا نؤكد على التأثير الفعلي لتكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية.

3-3- اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا العنصر اختبار فرضيات الدراسة من أجل التأكد من صحتها أو رفضها، وهذا من خلال حسابنا لمعامل t- teste لأن التوزيع طبيعي لكل أبعاد الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

عند اختبارنا لفرضيات الدراسة نضع مستوى الدلالة بقيمة 0.05 ومستوى المعنوية 0.95.

كما يجب أن نحدد ما يلي:

- الفرضية الصفرية: H_0 لا توجد معرفة قبلية لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة.

- الفرضية البديلة **H1**: توجد معرفة قبلية لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم 12 يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الأول

نتيجة اختبار الفرضية		(si-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H1	H0				
قبول	رفض	0.000	3.8894	4.3224	نتائج الفرضية الأولى

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS، V22

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن اختبار T للمحور الأول بلغ (4.3224) وهو أكبر من T الجدولية والتي تقدر بـ (3.8894) وهذا ما يدل على أن البعد الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات البعد بلغت (0,000) وهي أقل تماما من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية **H0** وقبول الفرضية البديلة **H1** والتي تقول أنه توجد معرفة قبلية لتكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

يجب علينا تحديد ما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا تأثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية البديلة H1: تأثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم 13 يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة اختبار الفرضية		(si-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H1	H0				
قبول	رفض	0.000	3.5316	3.7951	نتائج الفرضية الثانية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات V22،SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 13 أن اختبار T للفرضية الثانية تقدر ب (3.7951) وهو أكبر من T الجدولية والتي تقدر ب (3.5316)، كما أن مستوى الدلالة للمحور الثاني قدر ب (0.05) ما يدل على أن مستوى المعنوية (0.95)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات البعد بلغت (0,000) وهي أقل تماما من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات الحور، وهذا ما يدل على أنه تأثر تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

يجب علينا تحديد ما يلي:

الفرضية الصفرية: H0 لا توجد آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية البديلة: H1 توجد آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم 14 يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالفرضية الثالثة

نتيجة اختبار الفرضية		(si-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H1	H0				
قبول	رفض	0.000	3.0722	3.4572	نتائج الفرضية الثالثة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات V22،SPSS

يبين لنا الجدول رقم 14 (3.0722) على التوالي في حين أن مستوى الدلالة بلغ (0.05) لأن مستوى المعنوية لهذه الفرضية (0.95) ، كما أن القيمة الاحتمالية لها (SIG) قدرت ب (0.000) وهي أقل تماما من (0.05) ما يدل

على أنه لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة مما يقودنا إلى اختيار الفرضية **H1** التي تنص على " توجد آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة " ورفض الفرضية **H0**

خلاصة الفصل الثاني

بعد تحليلنا للاستبانة التي تحتوي على ثلاثة محاور المتعلقة بالمعرفة القبلية لتكنولوجيا المعلومات وتأثير تكنولوجيا المعلومات والآليات التي تستخدمها مديرية الضرائب بولاية المسيلة، حيث استنتجنا أن هناك حتمية لمعرفة تكنولوجيا المعلومات وأن هناك أثر فعلي لتكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية

خاتمة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع استنتجنا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحتل أهمية كبيرة في هذا العصر القائم على أساس المعرفة والثورة التكنولوجية، وقد شملت جميع القطاعات بما فيها المؤسسات الخاصة والعمومية لدرجة أنها مؤشر يعتمد عليها في قياس مدى تطور الدول والمؤسسات، ولقد ركزت عدد من الدراسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الضرائب، مع ذلك فإن مدى الأثر الذي اكتشفته هذه الدراسات في معرفة الدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات في التحصيل الجبائي، لا يزال غير واضح.

من هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات كأداة في تحسين الرقابة الجبائية، وقد اقتصرنا دراستنا على مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه من إطار نظري واسقاطه على الجانب التطبيقي الذي استعملت فيه الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، خلصنا الى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- يعتبر مفهوم تكنولوجيا المعلومات مفهوم حديث نسبيا أحدث ثورة من خلال الأبحاث والدراسات التي تناولته، مع ذلك صعب تحديد مفهوم له.
- مفهوم تكنولوجيا المعلومات هي أداة أساسية يفترض على المسيرين تبنيها لمساعدتهم في القرار.
- تكنولوجيا المعلومات هي آلية أساسية تدعم عمل الإدارات الضريبية للقيام بالرقابة الجبائية من خلال معالجة بيانات الضرائب الكترونيا وبالاعتماد على شركات الخدمات المتخصصة في الجانب الالكتروني.
- الاعتماد على الكفاءة الإدارية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تؤكد المتطلبات الجديدة من العمل لضمان نجاح تطبيقها.
- لتكنولوجيا المعلومات دور فعال في عملية الرقابة الجبائية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

الاقتراحات والتوصيات

- يفترض على المؤسسات العامة والخاصة تبني قناة الكترونية تمكن العاملين في الهيئة العامة للضرائب من التأكد بسهولة وبسرعة ودقة من أي معلومة جبائية، سواء عن المكلف بالضريبة أو عن القوانين الحديثة الجبائية المعمول بها.
- ينبغي على الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة تبني تكنولوجيا المعلومات بافتراض أن الهيكل المحوسب الفعال للتحصيل الجبائي يساهم في تحسين تقييم الفجوة الضريبية
- على اعتبار أن تكنولوجيا المعلومات أداة تدقيق وأداة مساعدة لاتخاذ للقرارات ينبغي تطبيقها وتفعيلها في الإدارات المختلفة، كما انها قد تؤثر على تصورات المستخدم لما تقدمه من انصاف تجاه الامتثال لأداء الضرائب

أفاق البحث:

من خلال الدراسة توصلنا إلى مواضيع التي نرى بأنها تحتاج للدراسة:

- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أساليب الرقابة الجبائية.
- تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. محمد حسين محمد رشيد ومنى عطا الله الشويلات، مبادئ الإحصاءات والاحتمالات ومعالجتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
2. بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، عمان 2000.
4. شريف درويش البان، تكنولوجيا الاتصال للمخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
5. محمد عبد الهادي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، دار الشرق، الطبعة الاولى، دون سنة نشر، القاهرة.
6. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، 1972.

المذكرات والاطروحات

8. أسامة محراب، أشكال الرقابة الجبائية وفق التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي بأب الدواقي، 2021/2020.
9. بوعل فريدة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الاتصال الداخلي بالمؤسسة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند أولحاج بالبور، 2014/2013.
10. خميسي محمد علي، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021.
11. العربي زغلاش أيوب، متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2020.

12. مراح فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، رسالة ماستر غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010.
13. مستور محمد رياض، دور تكنولوجيا الإعلام الآلي في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2020/2019.
14. نور الهدى وادي دور نظم المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص مراجعة وتدقيق جامعة العربي بن مهدي ولاية أم البواقي الجزائر 2017.
15. ولهي بوعلام، إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية د حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أكتوبر 2009.

المجلات والملتقيات

16. صالحه عبد الله عيسان ووجيهة ثابت العاشي، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة السلطات قابوس، مجلة البصائر، المجلد 12، العدد 01، 2008.
17. عفاف بولحية وإبراهيم بزجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتك، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير 18 جوان 2022، جامعة الوادي، 2022.
18. ماجد محمد الزيودي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية، المجلة العربية لتطوير التفوق، العدد 05، 2012.
19. نجار أيوب، دور التدقيق الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 01، 2022.

الملاحق

الملحق رقم (01): ملحق الاستبانة

جامعة محمد بوضياف لمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة



استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة الموسومة بعنوان " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الجبائية - دراسة ميدانية لمديرة الضرائب بالمسيلة - ".

وفي سبيل هذا فإننا نرجو منكم المساهمة الجادة في إنجاح هذه الدراسة وذلك بالإجابة بكل موضوعية على كافة الأسئلة من خلال وضع علامة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيكم، علما بأن هذه المعلومات تستخدم فقط لغرض البحث العلمي.

وشكرا على تعاونكم مسبقا

الأستاذ المشرف: د. رزيقات بو بكر

الطالبة:

بوديلمي عبده؛

عبد المولى ياسمين.

السنة الجامعية: 2023/2022

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. العمر:

من 26 إلى سنة 35 36 إلى 45 سنة ق 45 سنة

2. المؤهل العلمي:

ليسانس ماستر دراسات عليا اخرى

3. المستوى الوظيفي:

مدير نائب مدير رئيس مصلحة
عون اداري اخرى

4. سنوات الخبرة المهنية:

من 05 إلى 10 سنوات 11 إلى 15 سنة من 15 سنة فما فوق

الجزء الثاني: المحاور الأساسية للدراسة
المحور الاول: المعرفة القبلية لتكنولوجيا المعلومات

درجة الموافقة					العبارات	رقم العبارة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					أغلب الموظفين يجيدون استخدام أجهزة الكمبيوتر	01
					أغلب الموظفين لهم علم بتكنولوجيا المعلومات الحديثة	02
					أغلب الموظفين لهم علم بتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الادارات الأخرى في الجزائر	03
					استفادة الموظفين من دورات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات	04
					هناك اهتمام متزايد بالإدارة الضريبية الالكترونية من خلال السياسات الاصلاحية في الجزائر	05
					هناك تزايد في الاهتمام بالإدارة الجبائية الالكترونية من طرف المكلفين بالضريبة	06
					المعلومات المستخدمة تساعد في عملية المعالجة والتحصيل الجبائي	07
					لكم اطلاع واسع على محتوى النظام المعلوماتي الجديد "جبايتك"	08

المحور الثالث: تكنولوجيا المعلومات المستعملة في الإدارة الضريبية وأثرها على الرقابة الجبائية

رقم العبارة	العبارات	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
01	تمتلك الإدارة عدد كافي من أجهزة الكمبيوتر للقيام بعملها الحالي مما يسهل عملية الرقابة الجبائية				
02	توفير الإدارة تجهيزات تكنولوجية حديثة لمواكبة التطورات في الإدارة والرقابة الجبائية				
03	تتوفر الإدارة على شبكة أنترنت ذات دفق عالي يساهم في تسهيل الرقابة الجبائية.				

04	تتوفر الإدارة على موقع إلكتروني خاص لتسهيل التعامل مع المكلفين بالضريبة				
05	تستخدم الإدارة بوابة "جبائتك"				
06	تتصل إدارة الضرائب بزيائنها باستخدام الرسائل النصية والبريد الإلكتروني				
07	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات احتساب وارسال التصاريح الجبائية				
08	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات حساب الوعاء الضريبي واستقبال ومعالجة الطعون				
09	تستخدم الإدارة أساليب متطورة في عمليات التحصيل الضريبي				

المحور الرابع: آليات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الجبائية

رقم العبارة	العبارات	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
01	تقوم الإدارة الجبائية باختيار العاملين الذين يمتلكون خبرات متنوعة ومعرفة واسعة ومستوى متقدم في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات				
02	تقوم الإدارة بخلق فضاء للتدريب الداخلي انطلاقا من تبادل المعارف بين الإداريين				
03	تقوم الإدارة بالتفاوض والتشاور مع العاملين قبل اقتناء التكنولوجيا				
04	تتعاهد الإدارة مع جهات خارجية لاقتناء المعدات التكنولوجية والبرمجيات وضبطها				
05	تحرص الإدارة الجبائية على أمن وخصوصية وحماية المعلومات الشخصية للمكففين				
06	تضمن الإدارة إتاحة البيانات في أي وقت				
07	تعمل الإدارة الجبائية على تطبيق قاعدة صفر ورق				
08	هناك اعتقاد من طرف الإدارة الجبائية إلى ان تفعيل تكنولوجيا المعلومات يساهم في تحسين الأداء الضريبي (التحصيل الضريبي)				

Université Mohamed Bouddaf à N'ella

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département: Sciences Économiques et Comptabilité

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الإدارة والمالية

تصرّح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المضي اسقله:

الطالب (ة): عبد المولى ياسمين المولود(ة) بتاريخ: 27-11-1998 ب. بوسعادة
العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 17/710248 الصادرة بتاريخ: 06-06-2017 عن: دائرة بوسعادة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم الإدارة تخصص: مجالس إدارية منسقة خلال السنة الجامعية: 2022/2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات
على الرقابة الإدارية
دراسة ميدانية إدارية لضرائب المسيلة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 14/06/2023

التوقيع و البصمة

ياسمين



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiafa M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الحاسب ومسابحة

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة): نور ديلم عبد المولود (ة) بتاريخ: 15/09/2023 بالمسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20669678 الصادرة بتاريخ: 2021/05/05 من: مسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: البيوتكنولوجي تخصص: تطبيقات ومسابحة من إعداد السنة الجامعية: 2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر استخدام الحاسوب في التكنولوجيا
على كفاءة المسابقة

أصرح بشرقي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/14

التوقيع و البصمة